سياسة الصين تجاه إيران خلال عهد دينغ شياو بينغ: مكتسبات موقف الحياد الصيني من الحرب العراقية الايرانية1980-1988

أ.م.د.نادية كاظم محمد العبودي
قسم التاريخ /كلية التربية الأساسية

مستخلص البحث:
تزامن قيام الحرب العراقية الإيرانية مع وصول الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ الى السلطة في الصين، وتحول سياسة الصين الداخلية والخارجية من الأيديولوجية الى البراغماتية، وفي ضوء ذلك حددت الصين سياستها تجاه إيران في مرحلة الحرب العراقية الإيرانية.

الكلمات المفتاحية: الصين سياسة خارجية، الحرب العراقية الإيرانية، ايران.

المقدمة:

مثلت الحرب العراقية الإيرانية اختبارا حقيقيا لسياسة الصين الخارجية ومبدأ عدم التدخل في ظل براغماتية الزعيم دينغ شياو بينغ، ولاسيما ان الحرب تزامنت مع شروع الصين ببرنامج التحديثات الأربعة والانفتاح في العلاقات الخارجية، وكان يهمها جدا ان تعمل في بيئة دولية مستقرة. وفي ضوء ذلك أعلنت الصين عبر خطاباتها الرسمية عن اتخاذها موقف الحياد من الحرب العراقية الإيرانية1980-1988. ولكن الى أي حد كانت خطابات الصين منسجمة مع سياساتها الفعلية على أرض الواقع، ولاسيما ان موقف الحياد يقتضي بطبيعة الحال عدم تقديم الدعم لأي من طرفي الحرب؟ والى أي حد قدمت الحرب فرصة للصين للتوغل في منطقة الشرق الأوسط؟ وهل كان موقف الحياد نابعا من محاولة تقويض النفوذ السوفيتي ومنعه من الاستحواذ على أحد طرفي الحرب؟ أم ان ذلك قد تعلق بتجارة الأسلحة التي أصبحت موردا مهما للعملة الصعبة اللازمة لدعم برامج التحديث؟

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور، ناقش المحور الأول منها سياسة الصين تجاه إيران عشية الحرب العراقية الإيرانية، وبيان موقفها من أهم التطورات التي شهدتها إيران آنذاك ولاسيما الثورة الإسلامية وقيام النظام الجديد، وقضية الرهائن الأمريكيين التي احرجت موقف الصين التي كانت تمر بفترة دفء العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية. اما المحور الثاني فناقش اعلان الصين لموقف الحياد وما تناولته في خطاباتها الرسمية. وتحدد المحور الثالث بالمكتسبات التي سعت الصين الى تحقيقها من خلال تبني موقف الحياد، ولاسيما ما يتعلق منها بمحاولة احتواء النفوذ السوفيتي في الخليج العربي، وفتح أسواق جديدة لتجارة الأسلحة الصينية في المنطقة. وقد اقتضت الإجابة عن تلك التساؤلات الرجوع الى الاصدارات الحكومية الصينية ولا سيما مجلة بكين ريفيو (Peking Review) وهي المجلة الإخبارية الوطنية الوحيدة في الصين، وتصدرها مجموعة الصين الدولية للنشر المملوكة للحزب الشيوعي الصيني، ولاسيما ان المجلة اختصت بنشر الخطابات والمواقف الرسمية للحكومة الصينية. كما تم الرجوع الى وثائق وكالة المخابرات المركزية الامريكية Central Intelligence Agency, directorate intelligence, Chinese Arms Sales and the Iran-Iraq Conflict, Washington D.C.,2005, September 19, 1986.

التي غطت على جوانب من تجارة الأسلحة الصينية مع إيران والعراق. فضلا عن ذلك تمت الإفادة من تقارير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام(SIPR)

Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 1987: World Armaments and Disarmament, Oxford University Press, 1987.

إذ غطت هذه التقارير على الدور المزدوج الذي أدته الصين في تزويد ايران والعراق بالأسلحة خلال سنوات الحرب. الى جانب ذلك تم الرجوع الى الكتب والبحوث التي قدمت مادة غنية للبحث بهذا الموضوع.

أولا: إيران والتحول في سياسة الصين من الأيديولوجية الى البراغماتية

مثل وصول الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ[1] الى السلطة في الصين(1978-1992)، انعطافة مهمة في تحول سياسة الصين الداخلية والخارجية من الأيديولوجية الى البراغماتية ، من خلال تبنيه سياسة براغماتية في بناء علاقات الصين الدولية من خلال الابتعاد عن تأثير الأيديولوجيا في رسم سياسة الصين الخارجية، وإعطاء الأولوية في ذلك للتنمية الاقتصادية، وتم تبني هذه الرؤية في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني عام1978 . وتجسدت في تنفيذ التحديثات الأربعة(الزراعة، الصناعة، الدفاع، العلوم والتكنلوجيا) والانفتاح في علاقات الصين الخارجية[2]. وتم تأكيد ذلك مجددا في المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1982، الذي أعلن أن التحديث الاشتراكي سيكون الهدف الرئيس للبلاد وأن السلام والتنمية سيكونان الموضوعين الرئيسين في نهجها تجاه العالم، وأعلنت الصين تخليها عن نظرية الصراع الطبقي الدولي واستراتيجية الجبهة المتحدة الدولية. وأكدت ان استراتيجيتها الكبرى أن لن تسعى أبدًا للهيمنة في علاقاتها الدولية وستحترم خيارات الدول الأخرى التي يتخذها شعوبها[3]. وعلى وفق تلك السياقات رسمت الصين سياستها الخارجية وحددت مواقفها من القضايا الدولية.

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام1978، عبرت الصين عن دعمها لنظام الشاه، ففي المدة 29 آب حتى الأول من أيلول. قام رئيس الوزراء الصيني هوا كوفينج(1976-1980) [4]، بزيارة رسمية إلى إيران ذات طابع ودي للشاه الذي تزلزلت مكانته في ايران آنذاك بسبب احداث الثورة الإسلامية. وعد قادة الجمهورية الإسلامية لاحقا، تلك الزيارة بمثابة إهانة للثورة الاسلامية. وعبر عباس المالكي، مدير مركز أبحاث طهران، معهد قزوين، عن ذلك بقوله **"تركت الزيارة شعورًا سلبيًا قويًا للغاية تجاه الصين بين الإيرانيين"**[5]. كما عد آية الله الخميني الصين لا تختلف عن روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا، في استنزافها للشعب [6]. لذا استغرقت عودة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإيران بعض الوقت لتتطور من جديد، بعد قيام الجمهورية الإسلامية. وكانت الصين قد خاضت لتوها الحرب ضد فيتنام وقلقة بشأن توسع النفوذ السوفيتي في جنوب شرق آسيا. فيما كانت القيادة الإيرانية الجديدة متشككة في دول مثل الصين التي كانت لها علاقات وثيقة مع الشاه. ومع ذلك، فإن مخاوف الصين المستمرة بشأن النفوذ السوفيتي في جنوب غرب آسيا، دفعتها لاتخاذ خطوات لإعادة العلاقات الجيدة مع إيران [7]. سارعت الصين الى الاعتراف بجمهورية إيران الإسلامية في14 شباط1979. فعلى الرغم من الاختلاف الأيديولوجي العميق بين حكام الصين الشيوعيين وحكام إيران الثيوقراطيين، الا ان التقاء المصالح سارع في تخطي تلك العقبات، فالجانب الصيني كان ما يزال حتى ذلك الحين يخشى من تمدد الاتحاد السوفيتي على أكبر رقعة جغرافية برا وبحرا بين فيتنام والخليج العربي ومن ثم يحيط بالصين من الجنوب والشمال، لذا فأن الأسباب التي حملت الصين على دعم إيران الشاه هي نفسها التي حملتها على الاعتراف بجمهورية إيران الإسلامية[8]. الى جانب ان الصين كانت قلقة من إمكانية تصدير إيران الثورة الإسلامية الى مقاطعة شينجيانغ الصينية، موطن السكان الأويغور المسلمين مما يؤدي الى زعزعة استقرار المنطقة[9]. اما الجانب الإيراني فقد وجد أن الصين ممكن أن توفر له ذخيرة حربية وتنمية اقتصادية. أضافة الى ذلك فأن تحديد سياسة إيران الخارجية تحت شعار **"لا شرق ولا غرب"**. جاءت متوافقة بشكل جيد مع الأجندة السياسية العالمية للحكومة الصينية، التي كانت تخشى ان يستغل الاتحاد السوفيتي فرصة سقوط الشاه ليقترب من الحكومة

الجديدة[10] . كما ان تغير سياسة الصين الخارجية وتخليها عن دعم الحركات الثورية كان باعثا على تحقيق التقارب بين البلدين. ومن قبيل المفارقة ان الصين وجدت موقفها مع إيران بعد عام1979، شبيه بموقف الولايات المتحدة مع الصين بعد عام 1949، محملا بمسؤوليات ثقيلة بسبب عمق علاقتها مع النظام السابق، مما حملها حنق نظام إيران الجديد وعدم ثقته بها[11].

لذلك افتقرت العلاقات الصينية الإيرانية، في تلك المرحلة، إلى الحماسة لأن رجال الدين ألقوا باللوم على الصين لدعمها الشاه خلال حملته القمعية ضد الحركة الشعبية[12]. ومع ذلك بدأت الصين بتقديم مبادرات ودية لجمهورية إيران الإسلامية الجديدة ففي عام 1979، سُمح لزعيم إيراني رفيع المستوى، سيد جعفر خاتمي، بزيارة الصين، وعلى الرغم من أن خاتمي ادعى أن الغرض من زيارته كان التحقق في الظروف المعيشية للسكان المسلمين في الصين، الا انه من المحتمل جدا أن تكون الأمور السياسية قد نوقشت أيضا. ولدى عودته إلى إيران، أشاد خاتمي بدعم جمهورية الصين الشعبية للثورة الإيرانية. ويبدو ان العلاقات الصينية الإيرانية تحسنت بشكل كبير، وأصبحت المفاوضات بين مسؤولي الحكومتين الرفيعي المستوى حدثا شائعا[13].ومن جانب آخر لم تعرب الصين ما بعد ماو عن أي دعم للماويين والقوى التقدمية الأخرى في إيران، ولم تدن إيران لإعدامها معارضي النظام من المنظمات الماوية الذين قدر عددهم 400 شخصا[14].

وعند استيلاء الطلبة الايرانيون الموالون للثورة الإسلامية في الرابع من تشرين الثاني1979 على السفارة الأمريكية واحتجزوا دبلوماسييها كرهائن. حاولت الصين أن تكون وسيطا بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، الا انها لم تنجح بذلك، وعبرت عن موقفها ببيان رسمي أشارت فيه الى:

"نحن قلقون بشأن الأحداث الأخيرة التي شاركت فيها إيران والولايات المتحدة. ورأينا دائما أنه لا ينبغي أن يكون هناك تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وأن الشؤون الداخلية لكل دولة يجب أن تدار من قبل شعبها. ولكن، نحن أيضًا نؤمن دائمًا بضرورة احترام المبادئ التي توجه العلاقات الدولية والحصانات الدبلوماسية المقبولة عالميًا. ونأمل أن يتم التوصل إلى حل معقول في وقت مبكر من خلال التشاور السلمي وفقًا لمبادئ القانون الدولي والممارسات الدبلوماسية"[15].

يستشف من ذلك ان الصين حددت موقفها على وفق مبدأ التوازن في العلاقات مع طرفي الازمة؛ الولايات المتحدة وإيران، ولم تكن مستعدة للتضحية بالعلاقة مع أي منهما.

وتجلت الأهمية التي كانت تعطيها الصين للعلاقة مع إيران خلال أزمة الرهائن، ففي كانون الثاني 1980، وهو وقت دفء العلاقات الصينية الامريكية، امتنعت الصين عن التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على فرض العقوبات على إيران بسبب احتجاز الرهائن[16]. كما امتنعت في تموز للعام نفسه عن التصويت في مجلس الامن لصالح قرار الإدانة، وعدت التدخل العسكري لإنقاذ الرهائن انتهاكا لسيادة إيران، وعارضت فرض العقوبات الاقتصادية الامريكية، وأعلنت انها ستقدم الدعم السياسي للجمهورية الاسلامية الإيرانية، وذلك في محاولة لمنع انجراف إيران باتجاه الاتحاد السوفيتي، الذي رفض الطلب الذي تقدمت به الحكومة الامريكية في 13 من كانون الثاني عام 1981 الى مجلس الامن الدولي من اجل فرض عقوبات على إيران لإرغامها على إطلاق الرهائن[17]. وفي تلك المرحلة اخذت الحكومة الصينية تعبر عن تعاطفها مع استيلاء الشباب الايراني على السفارة الامريكية عبر صحافتها الرسمية ففي مقال صحفي نشرته صحيفة رنمين ريبيو(صحيفة الشعب)، وصفت الحادث بأنه انفجار شرس لمطلب الشعب الايراني المتعلق بالثورة الديمقراطية الوطنية والذي قمع لفترة طويلة، وارجعت سبب الحادث الى سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، كما شدد التعليق ايضاً على ان هذه الحادثة وعلاقات إيران المتوترة مع الولايات المتحدة الامريكية والاضطراب الداخلي قد اعطيا الاتحاد السوفيتي فرصة ذهبية كي يصطاد في الماء العكر في كل هذه

البلاد والمناطق المجاورة[18]. ومع ازدياد توتر العلاقات الامريكية الإيرانية ازدادت خشية الصين من أن يؤدي ذلك التوتر الى تقارب سوفيتي إيراني. في وقت لاح فيه في الأفق ابتعاد الاتحاد السوفيتي عن العراق لصالح الانفتاح على إيران، لذا وجدت الصين ان التقرب من العراق في تلك المرحلة من شأنه أن يقوض النفوذ السوفيتي في المنطقة وينتزع العراق من دائرة الاتحاد السوفيتي [19].

الملاحظ هنا هو عدم اختلاف سياسة الصين تجاه الجمهورية الإسلامية الايرانية عن إيران الملكية، ففي كلا النظامين سعت الصين الى محاولة احتواء الاتحاد السوفيتي ومنع بسط نفوذه في الخليج العربي. وسعت الى دعم النظام الإيراني الجديد لموازنة الدعم السوفيتي للعراق. وفي ضوء ذلك نجد ان موقف الصين تجاه أزمة الرهائن كان يشوبه قلق كبير من محاولة الاتحاد السوفيتي الاقتراب من النظام الإيراني الجديد.

ثانيا: اعلان موقف الحياد الصيني من الحرب العراقية الإيرانية

عند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في ايلول1988تبنت الصين عبر خطاباتها الرسمية موقفا محايدا من الحرب ولم تحدد الدولة المعتدية. وعدت الحرب امتداداً لطموح القوى العظمى للهيمنة في الشرق الأوسط وحثت الجانبين على حل خلافاتهما من خلال المفاوضات. إذ أعرب رئيس الوزراء الصيني تشاو تسييانغ(1980-1987) عن أمله في أن تقوم إيران والعراق بتسوية نزاعاتهما سلميا من خلال التشاور وأن يحترسوا من تدخل القوى العظمى. وأشار إلى أن إيران والعراق ينتميان إلى العالم الثالث وكلاهما دولتان صديقتان للصين. واضاف **"اننا نشعر بقلق بالغ ازاء النزاعات المسلحة الاخيرة بينهما"** [20]. والى جانب ذلك أن الصين كانت قلقة من إمكانية امتداد الصراع الى دول الخليج العربي الأخرى التي تربطها معها علاقات سياسية واقتصادية، وان يؤدي ذلك الى المزيد من الانقسام بين الدول العربية، وبالتالي أشراكها في تنافس القوى العظمى، مما قد يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار في المنطقة. كما وضعت الصين احتمالية أن تؤدي الحرب الى تراجع القضية الفلسطينية بصفتها القضية الرئيسة في الشرق الأوسط الى موقع ثانوي، وبالتالي جعل التسوية السلمية أكثر صعوبة، وأضافت الصحافة الصينية الرسمية أيضا ان اندلاع الحرب أدى الى إضعاف الإدانة العالمية للاحتلال السوفيتي لأفغانستان [21]. لذا يمكن القول ان سياسة الصين الخارجية ركزت على ثلاث مبادئ أساسية، في خطاباتها الرسمية التي وجهتها للمجتمع الدولي تجسدت في؛ عدم تدخل القوى العظمى بين طرفي الحرب، وحذرت من امتداد الحرب الى منطقة الخليج العربي واهمية الحفاظ على استقراره. وان النزاع ليس في صالح كل من إيران والعراق وينبغي ان تسوى النزاعات بين الطرفين بالطرق السلمية[22]. وفي واقع الامر ان الجانب الخطابي لسياسة الحكومة الصينية، لم يكن منسجما مع موقفها الفعلي، إذ بدت الصين قليلة الاهتمام بكل هذه الأهداف. فعلى الرغم من كونها الدولة الوحيدة في مجلس الأمن الدولي التي تتمتع بعلاقات جيدة مع كل من العراق وإيران، فأنها لم تستثمر ذلك في التفاوض من أجل تحقيق السلام، ولم ترع أي مبادرات لإنهاء الحرب. ولم تسع إلى قيادة المنظمات الدولية المتعددة الأطراف ذات النفوذ في الخليج لعقد مفاوضات بين طرفي الحرب وابرام السلام[23].وفي محاولة لدعم إيران ضد العراق، الذي كان مدعوما من الاتحاد السوفيتي، قدمت الصين نفسها كمورد رئيس للأسلحة لإيران بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب [24]. كما وضعت إيران من جانبها، سوء ظنها بالصين لدعمها الشاه، جانبا، وذلك لتأمين حصولها على الأسلحة الصينية، في الوقت الذي قدمت فيه معظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط وفي الغرب دعمها للعراق[25]. وفي الوقت نفسه يتمثل السبب المنطقي الاستراتيجي لإيران في شراء الأسلحة والتكنولوجيا من الصين، جزئيا، في مواجهة الضغط الأمريكي على إيران من خلال بناء تحالفات مع

القوى الكبرى الأخرى [26]. وعلى أساس ذلك لجأت إيران إلى الدول غير الغربية مثل الصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي لإعادة تزويد جيشها بالأسلحة [27].

ثالثا: مكتسبات موقف الحياد الصيني من الحرب العراقية الايرانية

1-**الاهداف الاستراتيجية (احتواء الاتحاد السوفيتي)**:

بقيت الصين حتى ذلك الحين تعتبر الاتحاد السوفيتي[28] مصدر التهديد الرئيس لأمنها القومي وارتبط ذلك بعوامل عدة؛ الغزو السوفيتي لأفغانستان عام1979، ودعم موسكو لفيتنام، ووجود القوات السوفيتية على طول الحدود الصينية السوفيتية والصينية المنغولية. لذلك واصلت بكين استراتيجيتها الخارجية للتحالف مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي. ومكّن مثل هذا الوضع الصين من اتخاذ موقف مختلف عن موقف واشنطن تجاه إيران. إذ اعتقدت إيران ودول مجلس التعاون الخليجي أن الغزو السوفيتي لأفغانستان يهدد أمن منطقة الخليج، وبالتالي فإن مقاومة التوسع السوفيتي كانت مصلحة جيوسياسية مشتركة بين طهران وبكين[29]. بل اتهمت الصين الاتحاد السوفيتي بتصعيد التوترات بين إيران والعراق من أجل تحقيق أهدافه الخاصة[30]. فمن وجهة نظر الصين انه يمكن للاتحاد السوفيتي استخدام هذه الحرب لدفع استراتيجيته نحو الجنوب من خلال الافادة من قربه الجغرافي وعلاقاته مع الطرفين المتحاربين. وفي الوقت نفسه فأنها حرصت على عدم ترك إيران معزولة، خشية أن يدفعها ذلك لتحقيق التقارب مع الاتحاد السوفيتي، لذا فأنها رفضت دعم حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على إيران، بعد صدور قرار الأمم المتحدة رقم (598)[31]. ومن جانب آخر اتجهت الصين في بدايات الحرب الى ان تحل محل الاتحاد السوفيتي في مبيعات الأسلحة للعراق، مستغلة التراجع في العلاقات العراقية السوفيتية، واتجاه العراق منذ منتصف السبعينيات، إلى تنويع الدول التي يتشتري منها أسلحته، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تقليل حجم النفوذ الذي يمكن لأي دولة بمفردها أن تمارسه على سياساته الداخلية. فضلا عن ان رد فعل العراق تجاه الغزو السوفيتي لأفغانستان، كان قويًا للغاية، فعلى الرغم من أن العراق كان يتلقى المساعدات السوفيتية لسنوات عدة، إلا أن توغل القوات السوفيتية في الخليج العربي أثار قلق العراق، الذي كان يخشى ان يشكل غزو افغانستان سابقة تسمح بغزوات أخرى في المنطقة. فانهارت العلاقات السوفيتية العراقية بعد ذلك بوقت قصير، ففي كانون الثاني 1980، صوت العراق لصالح قرار للأمم المتحدة رقم (114) الذي ادان الغزو السوفيتي لأفغانستان وطالب بالانسحاب الفوري للقوات السوفيتية. ورداً على ذلك، حظر الاتحاد السوفيتي أي عمليات نقل أسلحة إلى العراق ابتداءً من عام 1980، واستمر الامر على ذلك النحو حتى عام 1982. وبما أن العراق كان بحاجة إلى مورد جديد لمواصلة حربه مع إيران، فقد لجأ إلى الصين للحصول على المساعدة [32].

2-**فتح أسواق جديدة للصين**: تزامن قيام الحرب العراقية الايرانية مع الإصلاحات الداخلية للزعيم دنغ شياو بينغ(التحديثات الأربعة)، التي كانت قد بدأت في ايلول 1978، وفي تلك الاثناء دعا الزعيم إلى زيادة مبيعات الأسلحة إلى دول العالم الثالث للحصول على العملات الأجنبية [33]. وجاء ذلك متوافقا مع وضع إيران التي كانت تعاني من العزلة الدولية، في بداية الحرب، وكان عليها استخدام ترسانة الأسلحة التي ورثتها عن نظام الشاه السابق. ولكن مع استمرار الحرب، واجهت إيران نقصا في الذخائر واحتاجت إلى مواد جديدة لاستبدال المعدات التالفة أو المدمرة. وفشلت في الحصول عليها من الدول الغربية، التي خضعت للضغوط الامريكية. وأصبح وضع إيران أكثر صعوبة بعد التغييرات التي حصلت في موسكو عام 1982 إذ أدت وفاة الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف، إلى وصول قيادة جديدة أعطت الأولوية لدعم حلفائها ولاسيما العراق. ومرة أخرى وجدت الصين فرصة لتعزيز مصالحها، دبلوماسياً وتجارياً مع إيران. فعرضت على ايران تزويدها باحتياجاتها العسكرية بأسعار

كانت مناسبة جدا لبكين[34]. وفي سياق آخر ذات أهمية بالغة في افق سياسة الصين الخارجية، ان الاخيرة وجدت في مبيعات الأسلحة لإيران وسيلة لتحويل بعض القوات العسكرية الأمريكية عن مناطق قريبة من تايوان، فضلا عن الانتقام من استمرار مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان، هذا من جانب[35]. ومن جانب آخر دفعت ظروف الحرب العراقية الإيرانية والعقوبات التي فرضتها الدول الغربية، إيران الى الاقتراب من الصين. فبالنسبة لإيران، التي ادانتها الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة، منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية، فإن التعاون مع أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي يعد خيارا مثاليا[36]. لذا ظهرت الصين آنذاك كأهم صديق لإيران، واقترحت طهران لأكثر من مرة على بكين فكرة جبهة موحدة مناهضة للولايات المتحدة، الا ان بكين رفضت ذلك، إذ استندت استراتيجية الزعيم دنغ شياو بينغ، على المجاملة مع الولايات المتحدة، وبالتالي لم يكن لديه مصلحة في المواجهة[37]. وشهدت تلك المرحلة اختلافا في منهاج الصين، ففي مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت الصين قد قدمت الأسلحة للحركات الثورية مجانًا، ولكن في مطلع الثمانينيات خضعت سياستها لتغيير كبير، إذ اصبحت مبيعاتها من الأسلحة مدفوعة باعتبارات تجارية والبحث عن العملة الصعبة بالإضافة إلى الاعتراف السياسي، وتشير التقديرات الى انه خلال المدة 1980-1987، كان حوالي 70% من إجمالي اتفاقيات الأسلحة الصينية كانت مع دول العالم الثالث، حتى احتلت الصين المرتبة الرابعة بين الدول التي تزود دول العالم الثالث بالسلاح[38]. فقد كانت الصين حريصة في تلك المرحلة على استغلال الأسواق في الشرق الأوسط، ولاسيما أنها لاحظت أن كميات كبيرة من العملات الصعبة قد دخلت إلى دول هذه المنطقة بعد أزمة النفط عام 1973، وأرادت بعض دول المنطقة تغيير هيكلها الصناعي واستثمار تلك العائدات النقدية، فوجدت الصين هناك فرصا جيدة للبضائع وصادرات العمالة، فضلا عن احتمالات إمكانية امتصاصها لاستثمارات رأس المال. كما تأملت الصين أن يحقق التبادل الاقتصادي نفوذا سياسيا في المنطقة [39]. والجدول الاتي يوضح قيمة تجارة الصين من الأسلحة.

جدول رقم (3)

قيمة تجارة الصين من الأسلحة بملايين الدولارات خلال المدة1979-1985[40].

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
1979	130	180
1980	270	170
1981	420	130
1982	1100	40
1983	1600	5
1984	1900	80
1985	450	100
المجموع	5770	705

وفي ضوء ذلك، أشارت التقديرات الى ان الصين باعت خلال المدة1979-1985 ما قيمته 6.3 مليار دولار من الأسلحة في جميع أنحاء العالم، واتجهت95% من مبيعاتها إلى دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وفي تلك المرحلة اصبحت الصين أكبر مصدر للأسلحة للجمهورية الإسلامية [41]. فبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في الأول من أيلول1980، شكلت مبيعات الأسلحة محورا أساسيا في العلاقات الصينية الإيرانية، بل وبرهنت بكين لطهران انها شريكا يمكن ان يعول عليه. وكانت مبيعات

الأسلحة الصينية تأخذ طريقها لإيران عبر دول شتى، ولاسيما كوريا الشمالية [42]. إذ رفضت الحكومة الصينية دعم حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على إيران بموجب قرار مجلس الأمن رقم (598)[43]. وفي عام 1983، باعت بكين لطهران معدات عسكرية بقيمة 444 مليون دولار، كما زودت الصين إيران بـ 22% من عتادها العسكري، بما في ذلك الصواريخ المضادة للسفن، وصواريخ أرض جو، وقطع المدفعية، والدبابات، والرادارات، وكذلك الأسلحة الصغيرة والذخيرة. واسهمت المعدات الصينية لإيران بتعويض خسائرها بسرعة ومواصلة الحرب، وبحلول نهاية الحرب التي استمرت ثماني سنوات، باعت الصين لإيران أسلحة بقيمة 3.3 مليار دولار [44].

وبحسب تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ان الصين كانت أحد أهم موردي الأسلحة لطرفي الحرب. ففي عام1984 أجرى معهد ستوكهولم دراسة لتدفقات الأسلحة إلى العراق وإيران، ثم أجرى تحديثًا لتدفقات الأسلحة هذه اعتبارًا من أواخر عام 1986، وبالمقارنة مع بيانات 1984، اظهر النتائج ارتفاع عدد موردي الأسلحة من 40 موردا الى 53 مورد. كما سجل تضاعف عدد الدول التي تدعم كلا الطرفين ثلاث مرات تقريبًا من (10 إلى 28). وكانت الصين تحتل مركزا متقدما بين هذه الدول. وتبين أيضا، انخفاض عدد الدول التي تدعم العراق (من 19 إلى 9)، وفي المقابل ارتفع عدد الدول الداعمة لإيران (من 11 إلى 16). وحدد التقرير تفسيرات مختلفة لهذه التغييرات، منها؛ ان هناك زيادة حقيقية في عدد الموردين فقد اجتذبت الأرباح الضخمة التي تم تحقيقها بشكل خاص السماسرة والوسطاء ورجال الأعمال من القطاع الخاص وشبه غير القانونيين في مجال تجارة الصادرات والواردات والشحن وما إلى ذلك، فضلا عن انه كان هناك تخفيف تدريجي لسياسات الحظر في العديد من البلدان الموردة، وهو اتجاه أعطى المزيد من الزخم من خلال الكشف عن الدعم السري للحكومة الأمريكية لإيران. ويضاف الى ذلك أن واردات الأسلحة الإيرانية محاطة بالسرية أكثر من تلك الموجودة في العراق، فقد تم تحديد المزيد من طرق الإمداد الإيرانية مع استمرار الحرب. وتفسير آخر محتمل بدى آنذاك، ان ايران من المرجح ألا تخسر الحرب، لذا فإن الموردين كانوا يزيدون من شحناتهم اليها بهدف تعزيز علاقاتهم المستقبلية معها[45].

وبحسب ما أوردته تقارير وكالة المخابرات المركزية الامريكية زودت الصين إيران في عام1984 بمعدات عسكرية بقيمة تزيد عن 400 مليون دولار، إذ سلمت السفن التجارية الصينية إلى ميناء بندر عباس الإيراني ثلاثة أنظمة صواريخ أرض جو. كما تسلمت طهران خمس بطاريات صواريخ مضادة للسفن في إطار صفقات لا تقل قيمتها عن 600 مليون دولار. كما أنشأت الصين مواقع إطلاق ما لا يقل عن اثنتي عشرة بطاريات للصواريخ المضادة للسفن بالقرب من مضيق هرمز. وفي تلك الاثناء فشلت الجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة والدول العربية المعتدلة في ثني بكين عن ذلك. إذ واصل تجار الأسلحة الصينيون التفاوض بشأن مبيعات جديدة لطهران، وكان من المرجح آنذاك ان تضيف بكين طائرات مقاتلة وصواريخ باليستية قصيرة المدى ودبابات إلى صادراتها الإيرانية. وقد ساعدت المعدات الصينية إيران على سد النقص في الذخيرة والمدفعية فضلا عن دعم المزيد من الهجمات، والتي كان لها دورا مهما في ساحة المعركة. ولكن من جانب اخر فأن أسلحة الدفاع الجوي الصينية التي حصلت عليها إيران آنذاك كانت قليلة جدا وعفا عليها الزمن ولم تشكل تهديدا كبيرا للطائرات العراقية، الا انها وفرت لطهران قدرات محدودة كانت تفتقر إليها للدفاع ضد الهجمات الجوية العراقية على ارتفاعات عالية. كما زادت الصواريخ الصينية المضادة للسفن بشكل كبير من التهديد الإيراني للشحن التجاري عبر مضيق هرمز[46].وفي حزيران 1985، أي في ذروة الحرب العراقية الايرانية، زار رئيس البرلمان آنذاك علي أكبر هاشمي رفسنجاني بكين ووقع على اتفاقيات تكنولوجيا الصواريخ مع الصين [47]. وبحسب ما ذكرته تقارير وكالة المخابرات المركزية الامريكية

كذلك، ان الصين اصبحت أكبر مورد للأسلحة لإيران، إذ وافقت في أواخر عام 1985 على تزويد طهران بالصواريخ المضادة للسفن، وصواريخ أرض جو، وقطع المدفعية، وكذلك الأسلحة الصغيرة والذخيرة وقدرت قيمتها بمليار دولار. وفي الوقت نفسه وصلت شحنات الأسلحة الصينية إلى العراق أيضا، وذلك عبر ميناء قديمة السعودي ففي عام1986 وصلت العراق معدات صينية بقيمة 200 مليون دولار، إذ زودت الصين العراق بأكثر من 600 عجلة مدرعة وقطع مدفعية، فضلا عن تسليم أكثر من 100 دبابة. كما تسلمت بغداد ثلاثة من أربع قاذفات صينية متوسطة المدى من طراز B-6D (TU-16)، والتي بأماكنها أن تحمل صاروخين مضادين للسفن يبلغ مداهما 100 كيلومتر. وتعد هذه أول صادرات صينية لهذه الطائرات، وكان من شأنها زيادة إمكانية العراق على ضرب أهداف نفطية ايرانية في جنوب الخليج العربي [48].وعلى نحو عام زودت الصين وكوريا الشمالية إيران في عام 1986، بما يقرب من 70 ٪ من إجمالي المعدات العسكرية [49]. وبحلول تشرين الاول1987، زودت الصين إيران بالمدفعية والقذائف وقذائف الهاون والأسلحة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات وما يقدر بنحو مائة صاروخ مضاد للسفن من طراز C-801. كما أرسلت الصين فنيين لتدريب الموظفين الإيرانيين على تشغيل وصيانة الأسلحة عالية التقنية. كما صدرت الصين ما قيمته 600 مليون دولار من الأسلحة والذخيرة إلى إيران في عام 1986 ومليار دولار في عام 1987 [50]. وفي المدة 1987-1988، يشار الى أن الصين أنشأت البنية التحتية الإيرانية لتصميم وبناء واختبار الصواريخ الباليستية وتوسيع مداها [51]. وتعزز التعاون العسكري والاقتصادي بشكل أكبر بعد زيارة نائب وزير الخارجية الصيني إلى إيران في آب 1988 وزيارة الرئيس الإيراني حجة الإسلام علي خامنئي لبكين في أيار1989[52]. وفي واقع الامر أدى تطوير الصين العلاقات مع إيران إلى توفير فوائد اقتصادية وسياسية للصين، إذ سمحت مبيعات الأسلحة الصينية إلى إيران، بتحقيق أرباح كبيرة، استخدمت في تطوير صناعة الأسلحة الصينية المحلية خلال المراحل الأولى من عملية التحديث الاقتصادي [53]. كما هيأة تجارة الأسلحة فرصة لصين لمد نفوذها الى دول الخليج الأخرى، إذ سرعان ما بدأت الصين ببيع الأسلحة اليهم، ولاسيما مع قلة المصادر التي كانت تلجأ إليها تلك الدول، للحصول على أسلحة متطورة. كما ساعدت الصين إيران لاحقا في مجال التكنولوجيا النووية، الأمر الذي لم يكسب الصين مكانة متزايدة في طهران فحسب، بل أظهر أيضا للعالم أن الصين يُنظر إليها على أنها من بين اللاعبين الرئيسيين في أمن الشرق الأوسط [54]. وفي ضوء ما تقدم فأن الصين وعلى عكس جميع الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن الدولي، اقامت علاقات جيدة مع كل من إيران والعراق، كما ان رفضها التورط في حرب الناقلات وفر لها مكانة خاصة في بذل جهود الوساطة لإنهاء الحرب. من خلال ارسال المبعوثين وعقد الاجتماعات. ولاسيما بعد اعتماد مجلس الأمن الدولي في 20 تموز 1987 للقرار رقم (598) الذي دعا إيران والعراق إلى وقف إطلاق النار وبدء المحادثات للسعي إلى تسوية سلمية للنزاع[55]. مما تقدم يتضح ان موقف الحياد الصيني من الحرب العراقية الإيرانية ارتكز على ثلاث منطلقات وهي؛ احتواء الاتحاد السوفيتي من خلال منعه من الاستحواذ على أحد طرفي الصراع، وفتح أسواق جديدة للحصول على العملات الصعبة اللازمة لعمليات التحديث، من خلال تجارة الأسلحة التي مكنتها من مد نفوذها في الشرق الأوسط وإقامة علاقات جيدة ليس مع إيران فحسب بل مع دول الخليج العربي كذلك، من خلال تصدير نفسها كمورد لتجارة الأسلحة. فضلا عن الحفاظ على التوازن بين طرفي الصراع وعدم خسارة أي منهما. اما إيران فقد وفر لها شراء الأسلحة الصينية أكثر من هدف، منها التخلص من العزلة الدولية، ومواجهة الضغط الامريكي من خلال بناء تحالفات مع القوى الكبرى الأخرى.

ب- المكتسبات الاقتصادية الأخرى

حققت الصين مكتسبات اقتصادية مهمة خلال مرحلة الثمانينات من خلال تطور العلاقات الاقتصادية مع إيران، ولاسيما مع اتباعها سياسة حل المحل بدلا عن الشركات العالمية التي كانت تعمل في ايران، ولاسيما البريطانية والأمريكية، التي غابت عن الساحة التجارية الإيرانية، بعد قطع ايران علاقاتها الخارجية مع بريطانيا والولايات المتحدة. الامر الذي فسح المجال أمام الصين من اجل التقرب الى ايران. في ظل ظروف الحرب العراقية الايرانية فرضت الحكومة الإيرانية سيطرة مركزية على الاقتصاد، بينما كانت الصين تتحرك في الاتجاه المعاكس، نحو اقتصاد السوق. فخلال الثمانينيات ألغيت الاحتكارات التجارية المركزية للعصر الماوي وأصبح الاقتصاد منظمًا بشكل متزايد على أساس السوق. لكن الشركات الصينية كانت على دراية تامة بالعمل في ظل ظروف سيطرة الحكومة. ففي ظل هذه الظروف، كان مسؤولوا الحكومتين يلتقون ويتفقون على المشاريع ثم يرشحون شركات من دولهم لتنفيذ ما تم توصل اليه المسوؤلين من اتفاقيات. وقد بدأ التعاون الاقتصادي بين جمهورية الصين الشعبية وايران في عام 1982 عندما وافقت الصين على إرسال ثلاثين من كبار الخبراء في بناء السدود للمساعدة في تصميم سد كبير في جنوب إيران، وإرسال ستة وعشرين زورق صيد وأكثر من ثمانمائة عامل لتعزيز صناعة الصيد الإيرانية . وقوبل هذان المشروعان بارتياح كبير من الجانب الايراني[56].

وفي السادس من ايار عام 1983 وقعت كل من طهران وبكين مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الطرق والموانئ والخطوط الجوية وامكانية توسيع العلاقات بين البلدين، كما تقرر ان يزور وفد من الخبراء الصينيين ايران. وفي 13 من ايلول نقلت وكالة انباء طهران عن زيارة علي اكبر ولايتي الى بكين، واجتماعهُ مع وزير التعليم الصيني وبعد الاجتماع صرح وزير التعليم الصيني، ان لقاءات المسؤولين البلدين تشير الى رغبة البلدين بتطوير وتوسيع العلاقات العلمية والثقافية بين البلدين[57].

ومنذ عام 1984 بدأت الشركات الصينية في إبرام عقود بناء في إيران، ولتنظيم تلك العلاقات تم تأسيس **(اللجنة المشتركة للتجارة والعلوم والتعاون التكنولوجيا)** وفي عام 1985، وأصبحت هي المحرك للعلاقة الاقتصادية، حتى مطلع التسعينات، وضمت اللجنة ثلاث لجان فرعية: التجارة والنفط، والاقتصاد والصناعة، والعلوم والتكنولوجيا[58]. وضمن ذلك السياق، قعت ايران والصين في الاول من تموز عام1985 بروتوكول لتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والفني القائم بين البلدين، واعلن البلدان عن رغبتهما في التعاون الطويل الامد في مجال بناء السدود والموانئ وفي مجال الصناعات الخفيفة الخاصة بصيد الاسماك وفي 18 من تموز عام 1986، عقدت اللجنة المذكورة اجتماعاً للبحث في التعاون الاقتصادي والعلمي، وتوسيع نطاق التعاون بينهما، كما اكد الجانبان ان لديهما مصالح مشتركة كثيرة، واعربا عن املهما في تطوير التعاون الاقتصادي على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة بين الجانبين. وفي 19 من تموز نفسه تشكلت لجنه صينية ايرانية للتعاون بين البلدين في مجال الصناعة الكيميائية والبتروكيميائية، واكد الجانبان على اهمية التعاون الاقتصادي بين البلدين. وفي السادس من شباط عام 1988 نقلت وكالة انباء الصين الجديدة عن زيارة وفد ايراني مثل مجلس الشورى الإيراني الى بكين، اذ صرح عن هذه الزيارة الرسمية نائب الرئيس الصيني، بقوله ان الهدف من الزيارة هو تعزيز العلاقات بين الصين وايران على المدى البعيد وهذا سيعود بمنفعة على البلدين[59]. والى جانب ذلك كان هنالك تعاون مستمر في مشاريع الطاقة الكهرومائية الصغيرة وصيد الأسماك، حيث اشترت إيران ستة وثلاثين سفينة صيد صينية، تم تصنيع ثمانية عشر منها في إيران، وخلال المدة 1984-1989 وقعت الشركات الصينية تسعة عشر عقدًا بلغ مجموعها 66.74 مليون دولار في مشاريع توليد الطاقة الحرارية والكهرومائية، والطاقة الذرية، وتصميم السدود، والمعادن

غير الحديدية، والجيولوجيا والتعدين، والصناعات الخفيفة، ومصايد الأسماك. وفيما يتعلق بالأخيرة تم التوقيع على اثني عشر مشروعًا من هذا النوع بقيمة بلغ إجمالية قدرها 25 مليون دولار أمريكي. وكان أكبر هذه المشاريع هو بناء ثلاثة مصانع لتعليب الأسماك بقيمة 20 مليون دولار أمريكي. كما وافقت الصين على نقل تكنولوجيا تربية الأسماك وتربية الجمبري إلى إيران[60].

أرسى موقف الحياد الصيني الأساس لمرحلة مهمة في تطور العلاقات الصينية الإيرانية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، إذ تعمقت العلاقات على نحو أكبر واتجهت نحو بناء شراكة إستراتيجية، إذ وفرت نهاية الحرب في عام 1988 فرصة جديدة للصين للمشاركة في إعادة الإعمار الاقتصادي الذي كانت إيران بأمس الحاجة إليه [61]. وقد بلغ التقارب الصيني الإيراني ذروته بعد تدهور العلاقات الصينية الأمريكية، بعد قمع الحكومة الصينية التظاهرات الطلابية في ميدان تيانانمين عام 1989، وأدانت العالم الغربي لها، إذ بحثت الصين عن الدعم من أصدقائها في العالم الثالث للتخلص من عزلتها الدولية، وكانت أيران أكثر من مستعدة لتنضم الى بكين في رفض التدخل الغربي في الشؤون الداخلية. وأيدت قمع الحكومة الصينية للتظاهرات ووصفتها بأنها مبادرة "شرعية" لاستعادة القانون والنظام [62].

الخاتمة:

1-خضعت الاستراتيجية الصينية منذ وصول الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ للسلطة لتغييرات اعطت من خلالها الأهمية الى المصالح الاستراتيجية على حساب الأيديولوجية.

2-أسهمت الاهداف والرؤى المشتركة بين الصين وإيران، في تحقيق التقارب وتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وضمن هذا السياق يبرز بجلاء هدف الطرفين بتقويض النفوذ السوفيتي في الخليج العربي، الذي بقي حجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية تجاه إيران حتى تفكك الاتحاد السوفيتي.

3-أعطت الصين اهتماما كبيرا جدا لتنمية علاقاتها مع إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، والتي أثرت على الوضع في الخليج العربي وعلى طبيعة التحالفات. ويعد هذا تحولا مهما في توجيه سياستها في الشرق الأوسط، من تركيز اهتمامها بالعراق الى التركيز على إيران، وهذا لا يعني انها فقدت اهتمامها بالعراق الذي كان يحظا بالدعم السوفيتي. وارتبط ذلك التحول، والى حد كبير بسياسة الاحتواء السوفيتي، التي عانا منها كل من الصين وإيران. فضلا عما شهدته الصين من تحولات داخلية ارتبطت بالمباشرة بسياسة الإصلاح والتحديث التي فرضت على الصين تغيير سياستها الخارجية من اجل كسب المستثمرين، والحصول على موطئ قدم لها في سوق تجارة الأسلحة، التي حققت من خلالها أرباحا مثلت مصدرا رئيسا في تمويل عمليات التحديث، ولا سيما العسكري.

4-تمكنت الصين من احتواء الاتحاد السوفيتي ومنعه من الاستحواذ على أحد طرفي الصراع، على الرغم من انه بقي موردا رئيسيا لتجارة الأسلحة للعراق، الا انها تمكنت من المحافظة على علاقاتها معهم، وان تكون موردا ثانويا للأسلحة للعراق، ورئيسيا لإيران. وهذا يعني انها تمكنت من فتح أسواق جديدة للأسلحة مكنتها من الحصول على العملات الصعبة اللازمة لعمليات التحديث.

5-مكنت ظروف الحرب الصين من خلال تجارة الأسلحة، من مد نفوذها الى الشرق الأوسط وإقامة علاقات جيدة ليس مع إيران فحسب بل مع دول الخليج العربي من خلال تصدير نفسها كمورد لتجارة الأسلحة. فضلا عن الحفاظ على التوازن بين طرفي الصراع وعدم خسارة أي منهما. اما إيران فقد وفر لها شراء الأسلحة الصينية أكثر من هدف، منها التخلص من العزلة الدولية، ومواجهة الضغط الامريكي من خلال بناء تحالفات مع القوى الكبرى الأخرى.

6-بقي الاتحاد السوفيتي من وجهة نظر الصين المهدد الرئيس لأمنها القومي وعاملا مؤثرا في رسم سياستها في الشرق الأوسط ولاسيما إيران، حتى تفككه عام1991.
7-مثلت العلاقات الصينية الإيرانية في المرحلة موضوع الدراسة جزءا من الأرث التاريخي في العلاقات الثنائية بين البلدين، فقد أرسى موقف الحياد الصيني الأساس لتوثيق العلاقات ودفعها نحو إقامة شراكة استراتيجية بين البلدين لاحقا.

---

(1)دينغ شياو بينغ (1904 - 1997): رجل دولة وسياسي وقائد عسكري ومنظر صيني، ولد في مقاطعة سيتشوان ، ودرس وعمل في فرنسا في مطلع عشرينيات القرن العشرين ، انضم إلى الحزب الشيوعي الصيني عام 1924. وفي عام 1926، سافر إلى موسكو لدراسة المذاهب الشيوعية. وبعد عودته الى الصين أدى دورا مهما في نشاطات الحزب السياسية والعسكرية. وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، عمل دنغ في التبت وجنوب غرب الصين بصفته رئيسا إقليميا للحزب، على توطيد سيطرة الحزب الشيوعي الصيني حتى عام 1952، ثم أصبح وزيرا للمالية (1953-1954). وفي عام 1955 أصبح الأمين العام للحزب الشيوعي ونائب رئيس الوزراء، وبعد فشل القفزة الكبرى الى الأمام (1958-1960) أصبح له دور فعال في إعادة الإعمار الاقتصادي في الصين. أدى موقفه السياسي ذي الميول اليمينية وسياساته الاقتصادية، الى تطهيره مرتين خلال الثورة الثقافية (1966-1976) وبعد وفاة ماو تسي تونغ في ايلول 1976، تمكن دينغ من إزاحة هوا كو فينج وأصبح الزعيم الاعلى للصين (1978-1992). ورث دينغ دولة تعاني من الفوضى المؤسسية وخيبة الأمل من الشيوعية الناتجة عن الحركات السياسية الفوضوية خلال حقبة ماو، فبدأ دنغ بأعاد البلاد تدريجياً إلى النظام. فاستأنف الامتحان الوطني لدخول الكليات الذي أوقفته الثورة الثقافية لمدة عشر سنوات، وبدأ سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين في العلاقات الخارجية للصين على أساس براغماتي، وحدد مناطق اقتصادية خاصة. وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة عام 1979. وفي آب 1980، شرع دينغ بسلسلة من الإصلاحات السياسية من خلال وضع حدود دستورية لفترات الولاية لمسؤولي الدولة ومراجعات منهجية أخرى، والتي تم دمجها في الدستور الصيني الثالث (1982). ولمواجهة الزيادة السكانية دعم دينغ سياسة الطفل الواحد، وساعد في تأسيس التعليم الإلزامي لتسع سنوات في الصين، وأطلق 863برنامجا للعلوم والتكنولوجيا. أدت الإصلاحات التي أجراها دنغ وحلفاؤه إلى ابتعاد الصين تدريجياً عن الاقتصاد المخطط والأيديولوجيات الماوية، الى اقتصاد السوق وفتح الصين للاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا، قادت اصلاحاته الى تحول الصين إلى واحدة من أسرع دول العالم في النمو الاقتصادي. أطلق على سياسته "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" (نظرية دنغ شياو بينغ). وقد تعرض لانتقادات لأنه أمر بشن حملة عسكرية على احتجاجات ميدان تيانانمين عام 1989. تمكن من اعادة هونج كونج وماكاو الى سيادة الصين على وفق ما اقترحه من مبدأ دولة واحدة ونظامان. للمزيد ينظر: علي محمدزكي رسن، دينغ شياوبينغ ودوره السياسي في الصين حتى عام1992، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2020.

(2) Jiang Chen, From Idealism to Pragmatism: An Analysis of China's Policies toward the Middle East, Digest of Middle east Studies, China Institute of International Studies, Beijing, Volume2, Issue3, Summer 1993; Qingguo Jia, From Self-imposed Isolation to Global Cooperation: The Evolution of Chinese Foreign Policy Since the 1980s, PP.168-169.

https://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-1999-2/artjia.pdf

(3)Bryce Wakefield and Susan L. Levenstein, China and The Persian Gulf Implications for the United States, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, 2011, PP.13-14.

(4) هوا كو فينغ(1920-2008): سياسي ورجل دولة صيني بارز، ولد في عام 1920 في مدينة شنغهاي، انضم الى الحزب الشيوعي الصيني عام1938 ، وبعد قيام جمهورية الصين الشعبية تدرج في مناصب الحزب والدولة؛ فأصبح نائب رئيس حكومة هونان للمدة 1958-1967، وسكرتيراً للحزب الشيوعي الصيني في هونان عام 1959، ونائب رئيس اللجنة الثورة الثقافية الصينية في هونان عام 1968، ورئيساً للجنة نفسها عام 1970، ومفوضاً سياسياً اول لإقليم هونان عام 1973، ونائب اول لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع عام 1975، وبعد وفاة ماو 1976 شغل هوا المناصب العليا للحكومة والحزب والجيش، فأصبح رئيسا للوزراء ورئيسا للحزب ورئيسا للجنة المركزية العسكرية. واستمر على بعض سياسات فترة الثورة الثقافية، مثل الحملات الأيديولوجية المستمرة، والاقتصاد المخطط مركزيًا واستمرار الخط الماوي. لذلك اجبر خلال المدة بين كانون الاول1978 وتموز 1981، من قبل الفصيل السياسي البراغماتي بقيادة دينغ شياو بينغ، على ترك مناصبه تدريجيا لكنهم سمحوا له بالاحتفاظ ببعض الألقاب. واستمر بتأكيده على صحة آراء ماو، وتراجع هوا بعد ذلك عن الأضواء السياسية، على الرغم من بقائه عضوًا في اللجنة المركزية حتى عام 2002.

H. W. Wilson Company, Current Biography Yearbook 2008, the University of Michigan,2008,P.663.

(5) FAN Hongda, China’s Policy Options Towards Iran, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (In Asia) Vol. 5, No. 1, 2011, P.49.

(6) Manochehr Dorraj and Carrie L. Currier, Lubricated With Oil: Iran-China Relations in a Changing World, Middle East Policy, Volume XV, No. 2,2008, PP.70-71.

(7) Bates Gill , Chinese Arms Exports to Iran, Middle East Review of International Affairs, Vol. 2, No. 2, May 1998.

(8) Manochehr Dorraj and Carrie L. Currier, Op.Cit, PP.70-71.

(9) Pierre Razoux, The Iran Iraq War, Th E Belknap Press of Harvard University Cambridge, 2015, PP.86-87.

(10) Manochehr Dorraj and Carrie L. Currier, Op.Cit, PP.70-71.

(11) John W. Garver, China and Iran Ancient partners in a post imperialist world, University of Washington Press, 2006 , P86-87.
(12) Hafizullah Emadi, China's Ideological Influence and Trade Relations with Iran, 1960-1990, Internationales Asienforum, Vol. 26, No. 2 ,1995., P.150.

(13) Dennis van Vranken Hickey, New Directions in China's Arms for Export Policy, Asian Affairs: An American Review, 17:1,1990, P.16.

(14) Hafizullah Emadi, Op.Cit, P.151.

(15) Ibid., P.150.

(16) Bates Gill , Op.Cit,PP ; Dennis van Vranken Hickey, Op.Cit,P.16.

(17) John W. Garver,Op.Cit, P95-98.
(18) Ibid, P97.
(19) Pierre Razoux, , Op.Cit,PP ,P.86.
(20)Peking Review No. 39 September 29, 1980, P.4.
(21)Peking Review No. 43 October 27, 1980, P.9.

(22) Scott Lee, From Beijing To Baghdad Stability and Decision-Making In Sino-Iraqi Relations1958-2012, College Undergraduate Research Electronic Journal, University of Pennsylvania, 2013 ,P.40.
(23) IbId.,P.41.
(24) Kenneth Katzman, Iran: Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers, Report for Congress, Received through the CRS Web, Specialist in Middle Eastern Affairs Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, Updated January 3, 2003, PP.14-15.

(25) John Keefer and others, Fueling the Dragon's Flame: How China's Energy Demands Affect its Relationships in the Middle East, Presented to U.S.-China Economic and Security Review Commission In fulfillment of Contractual Obligations September 14, 2006, P.6.
(26) Kenneth Katzman, Op.Cit, PP.14-15.

(27) Alex Yacoubian, Iran's Increasing Reliance on China, August 23, 2021, P.2.
https://iranprimer.usip.org/blog/2019/sep/11/irans-increasing-reliance-china

(28) للمزيد حول العلاقات الصينية السوفيتية ينظر:
Zhihua Shen (Ed.), A Short History of, Sino-Soviet Relations,1917–1991, Palgrave Macmillan company, Singapore, 2020.

(29) Bryce Wakefield and Susan L. Levenstein, China and The Persian Gulf Implications for the United States, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, 2011, P.15.
(30) Hafizullah Emadi, Op.Cit, PP.152-153.

(31)Mohamed Bin huwaidin, China's foreign policy towards the gulf and Arabian Peninsula region, 1949-1999, London,2002,P.169.
Scott Lee, Op. Cit.,PP.50-51.)32(
(33) Alex Yacoubian, Iran's Increasing Reliance on China, August 23, 2021, P.2.
https://iranprimer.usip.org/blog/2019/sep/11/irans-increasing-reliance-china

(34) Guy Burton, China and Middle East Conflicts: Responding to War and Rivalry from the Cold War to the Present, First published by Routledge Lodon,2020, P80.
(35)Kenneth Katzman, Op.Cit, PP.14-15.

(36) FAN Hongda, Op. Cit, P.49.

(37) John W. Garver ،China and Iran: An Emerging Partnership Post-Sanctions, Middle East Institute Policy Focus Series, February 8, 2016.P.4.

(38) Liu Zhongmin, Historical Evolution of Relationship between China and the Gulf Region, Middle East Studies Institute, Shanghai International Studies University, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 10, No. 1, 2016, PP.6-7.
(39) Jiang Chen, Op.Cit., P.6.

(40)Henry J Kenny, 'Underlying Patterns of American Arms Sales to China,' in United States Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arnns Transfers, 1986, Washington, DC, US Government Printing Office, 1987, P.68.
(41) Alex Yacoubian, Op.Cit, P.2.
(42)For more see: John W. Garver ، ،China and Iran Ancient Partners in a Post-Imperial World ,57-94.

(43) Manochehr Dorraj and Carrie L. Currier, Op.Cit., PP.70-71.

(44) Alex Yacoubian, Op.Cit, P.2.
(45) Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 1987: World Armaments and Disarmament, Oxford University Press, 1987,P.204.
(46) Central Intelligence Agency, directorate intelligence, Chinese Arms Sales and the Iran-Iraq Conflict, Washington D.C.,20505, September 19, 1986, PP.1-2.
(47) Kenneth Katzman, Op.Cit, PP.14-15.

(48) Central Intelligence Agency, directorate intelligence, Op. Cit, PP.1-2.
(49) Kenneth Katzman, Op.Cit, PP.14-15.

(50) Hafizullah Emadi, Op.Cit, P.153.
(51) Kenneth Katzman, Op.Cit, PP.14-15.

(52) Hafizullah Emadi, Op.Cit, P.153.
(53)Central Intelligence Agency, directorate intelligence Op. Cit, P.2.
(54) John Keefer and others, Op.Cit, P, P.6.
(55) Mohamed Bin huwaidin, Op.Cit, P.171.
(56) John W. Garver,Op.Cit,PP.241-242.
(57) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، وكالة الانباء العراقية، قسم المعلومات، التعاون الاقتصادي، رقم الملف 1463، ص5.
(58) John W. Garver,Op.Cit,P.242.
(59) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، وكالة الانباء العراقية، قسم المعلومات، التعاون الاقتصادي، رقم الملف 1463، ص8-22.
(60) John W. Garver,Op.Cit,PP.242-243.
(61) John W. Garver, Op.Cit , P.246.

(62) John W. Garver ،China and Iran: An Emerging Partnership Post-Sanctions, Middle East Institute Policy Focus Series, February 8, 2016.P.5.

قائمة المصادر

دار الكتب والوثائق العراقية

ـ د. ك. و، الوحدة الوثائقية، وكالة الانباء العراقية، قسم المعلومات، التعاون الاقتصادي، رقم الملف 1463.

الوثائق الامريكية

1-Central Intelligence Agency, directorate intelligence, Chinese Arms Sales and the Iran-Iraq Conflict, Washington D.C.,2005, September 19, 1986.

2-Kenneth Katzman, Iran: Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers,Report for Congress, Received through the CRS Web, Specialist in Middle Eastern Affairs Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, Updated January 3, 2003.

الإصدارات الحكومية الصينية

3- Peking Review No. 39 September 29, 1980.

No. 43 October 27, 1980 4- Peking Review

وثائق معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام

5-Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 1987: World Armaments and Disarmament, Oxford University Press, 1987.

الرسائل والاطاريح الجامعية

6- علي محمدزكي رسن، دينغ شياوبينغ ودوره السياسي في الصين حتى عام1992، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2020.

7- Scott Lee, From Beijing To Baghdad Stability and Decision-Making In Sino-Iraqi Relations1958-2012, College Undergraduate Research Electronic Journal, University of Pennsylvania, 2013.

الكتب باللغة الإنكليزية

8- Bryce Wakefield and Susan L. Levenstein, China and The Persian Gulf Implications for the United States, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, 2011.

9- Guy Burton, China and Middle East Conflicts: Responding to War and Rivalry from the Cold War to the Present, First published by Routledge Lodon,2020.

10- John Keefer and others, Fueling the Dragon's Flame: How China's Energy Demands Affect its Relationships in the Middle East, Presented to U.S.-China Economic and Security Review Commission In fulfillment of Contractual Obligations September 14, 2006.

11- John W. Garver, China and Iran Ancient partners in a post imperialist world, University of Washington Press, 2006.

12- Mohamed Bin huwaidin, China's foreign policy towards the gulf and Arabian Peninsula region, 1949-1999, London,2002.
13- Pierre Razoux, The Iran Iraq War, Th E Belknap Press of Harvard University Cambridge, 2015.
14- Scott Harold and Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political and Military elations,Published by: RAND Corporation. 2012.

15- Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy 1949-1977, Cambridge University Press, First Published, London,1979
16- Zhihua Shen (Ed.), A Short History of, Sino-Soviet Relations,1917–1991, Palgrave Macmillan company, Singapore, 2020.

الموسوعات والقواميس

17-H. W. Wilson Company, Current Biography Yearbook 2008, the University of Michigan,2008,P.663.

البحوث والدراسات المنشورة باللغة الإنكليزية

18- Alex Yacoubian, Iran's Increasing Reliance on China, August 23, 2021.https://iranprimer.usip.org/blog/2019/sep/11/irans-increasing-reliance-china

19- Bates Gill , Chinese Arms Exports to Iran, Middle East Review of International Affairs, Vol. 2 No. 2,May 1998.

20- Dennis van Vranken Hickey, New Directions in China's Arms for Export Policy, Asian Affairs: An American Review, 17:1,1990.
21- Fan Hongda, China's Policy Options Towards Iran, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (In Asia) Vol. 5, No. 1, 2011.
22- Hafizullah Emadi, China's Ideological Influence and Trade Relations with Iran, 1960-1990, Internationales Asienforum, Vol. 26, No. 2 ,1995.

23-Henry J Kenny, 'Underlying Patterns of American Arms Sales to China,' in United States Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arnns Transfers, 1986, Washington, DC, US Government Printing Office, 1987.
24- Jiang Chen, From Idealism to Pragmatism: An Analysis of China's Policies toward the Middle East, Digest of Middle east Studies, China Institute of International Studies, Beijing, Volume2, Issue3, Summer 1993.
25- John Calabrese, China and Iran: Mismatched Partners, Perfectly Mismatched, Middle East Institute, August 18, 2006.
26- John W. Garver ،China and Iran: An Emerging Partnership Post-Sanctions, Middle East Institute Policy Focus Series, February 8, 2016. https://www.mei.edu/publications/china-and-iran-emerging-partnership-post-sanctions
27- Joseph Yu-Shek Cheng and Franklin Wankun Zhang, Chinese Foreign Relation Strategies Under Mao And Deng: A Systematic and Comparative Analysis.
https://journals.upd.edu.ph/index.php/kasarinlan/article/viewFile/1415/pdf_59
28- Liu Zhongmin, Historical Evolution of Relationship between China and the Gulf Region, Middle East Studies Institute, Shanghai International Studies University, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 10, No. 1, 2016.
29- Qingguo Jia, From Self-imposed Isolation to Global Cooperation: The Evolution of Chinese Foreign Policy Since the 1980s
https://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-1999-2/artjia.pdf

Abstract:
The outbreak of the Iran-Iraq war coincided with the arrival of Chinese leader Deng Xiaoping to power in China, and the transformation of China's domestic and foreign policy from ideology to pragmatism. In light of this, China defined its policy towards Iran during the Iran-Iraq war stage.
Keywords: China's foreign policy, Iran-Iraq war, Iran.